



الموجز القطري ٢٠٢٥

الكويت



تقييم يبلغ المجتمع خارج الدولة

25.0%

الاجتماعي

0.0%

المهني

15.0%

السياسي

13.8%

المرتب

د. أنيس بن بريك



SAU



BHR



QAT



OMN



ARE



MAR



PSE



JOR



TUN



EGY



KWT

2025

في لمحة

0.0%	15.0%	13.8%
النظام المهني	النظام السياسي	المؤشر المركب، نسبة من الحد الأقصى النظري
في بداياته	7	25.0%
الفئة	مؤشرات فوق الصفر من 16	النظام الاجتماعي

تسجل الكويت (الخليج) درجة 13.8%، دون المتوسط الإقليمي، ضمن فئة في بداياته. وأقوى أبعادها الفرعية 2 الانتشار المجتمعي (25.0%). وتسجل درجة فوق الصفر في 7 من 16 مؤشراً. وتتقدم على المنطقة في استخدام المجتمع المدني للتقييم، المعرفة العامة بالتقييم والإعلام والنقاش العام.

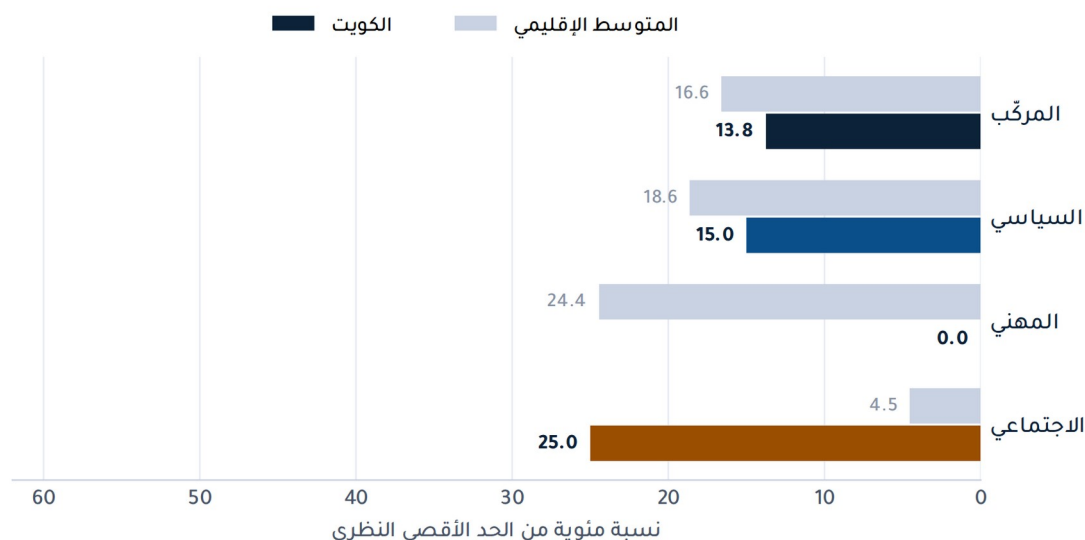
الرسائل الرئيسية

- يبلغ النظام السياسي 15.0% (دون المتوسط الإقليمي البالغ 18.6%)، والنظام المهني 0.0% (دون 24.4%)، والنظام الاجتماعي 25.0% (فوق 4.5%).
- أوسع فجوة بين الأنظمة هي فجوة المهني-الاجتماعي (25.0 نقطة لصالح النظام الاجتماعي). ويمثل النظام السياسي 37% من إجمالي الدولة، والنظام المهني 0%، والنظام الاجتماعي 62%.
- تسجل الكويت صفراً في 9 من 16 مؤشراً، منها القوانين والاستراتيجيات الوطنية للتقييم، المراسيم الوطنية بشأن التقييم، الدور التقييمي للجهاز الأعلى للرقابة واستخدام البرلمان للتقييم.
- في التصنيف الاستكشافي تنتمي الكويت إلى المجموعة 1: قواعد مؤسسية ضعيفة في الأنظمة الثلاثة.

الأنظمة الثلاثة

يقارن الرسم الأنظمة الثلاثة والمؤشر المركب في الكويت بالمتوسطات الإقليمية، ويبيّن مواضع تركّز المأسسة ومواضع قصورها عن المنطقة.

الشكل 1. الأنظمة الثلاثة



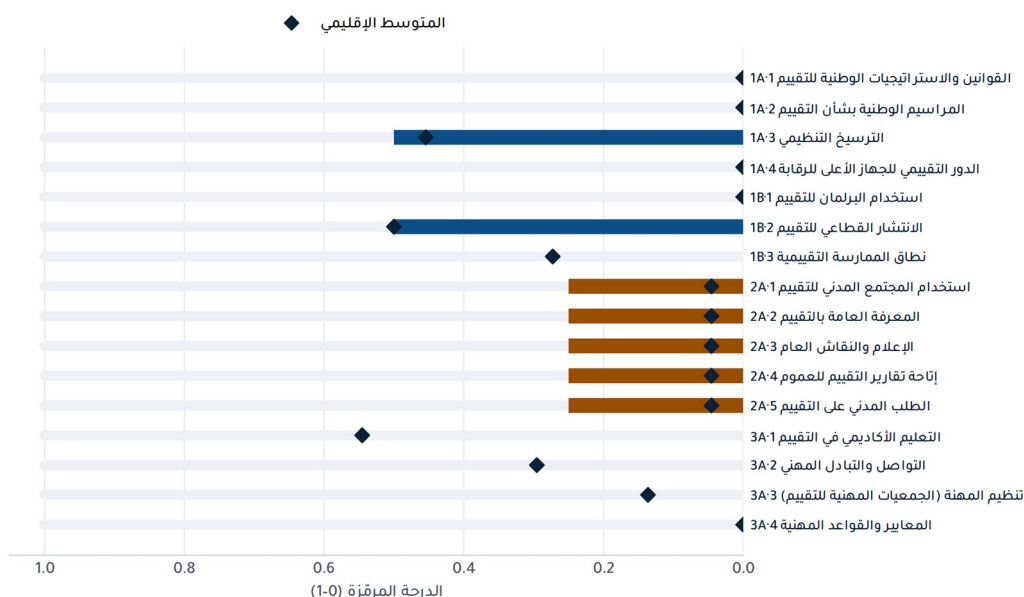
المصدر: بن بريك (2025)، مؤشر مأسسة التقييم في المنطقة العربية، الطبعة الأولى. الإطار: Evaluation GLOBE (Stockmann et al., 2020). استُخدم ياذن.

يبلغ النظام السياسي 15.0% (دون المتوسط الإقليمي البالغ 18.6%)، والنظام المهني 0.0% (دون 24.4%)، والنظام الاجتماعي 25.0% (فوق 4.5%).

المؤشرات الستة عشر

يمثل كل شريط الدرجة المرفزة للكويت في مؤشر واحد من صفر إلى واحد، ويمثل المعين المتوسط الإقليمي. ويحدد الرسم المؤشرات التي تغيب فيها الدولة وتلك التي تتقدّم فيها.

الشكل 2. المؤشرات الستة عشر



المصدر: بن بريك (2025)، مؤشر مأسسة التقييم في المنطقة العربية، الطبعة الأولى. الإطار: Evaluation GLOBE (Stockmann et al., 2020). استُخدم ياذن.

تسجل الكويت صفراً في 9 من 16 مؤشراً، منها القوانين والاستراتيجيات الوطنية للتقييم، المراسيم الوطنية بشأن التقييم، الدور التقييمي للجهاز الأعلى للرقابة واستخدام البرلمان للتقييم. وتتقدم على المنطقة في استخدام المجتمع المدني للتقييم، المعرفة العامة بالتقييم والإعلام والنقاش العام.

الجدول 1. المؤشرات الستة عشر

المؤشر	الدرجة	المتوسط الإقليمي	دول فوق الصفر
1A-1 القوانين والاستراتيجيات الوطنية للتقييم	0.00	0.00	0
1A-2 المراسيم الوطنية بشأن التقييم	0.00	0.00	0
1A-3 الترسيخ التنظيمي	0.50	0.45	9
1A-4 الدور التقييمي للجهاز الأعلى للرقابة	0.00	0.00	0
1B-1 استخدام البرلمان للتقييم	0.00	0.00	0
1B-2 الانتشار القطاعي للتقييم	0.50	0.50	11
1B-3 نطاق الممارسة التقييمية	0.00	0.27	6
2A-1 استخدام المجتمع المدني للتقييم	0.25	0.05	2
2A-2 المعرفة العامة بالتقييم	0.25	0.05	2
2A-3 الإعلام والنقاش العام	0.25	0.05	2
2A-4 إتاحة تقارير التقييم للعموم	0.25	0.05	2
2A-5 الطلب المدني على التقييم	0.25	0.05	2
3A-1 التعليم الأكاديمي في التقييم	0.00	0.55	8
3A-2 التواصل والتبادل المهني	0.00	0.30	7
3A-3 تنظيم المهنة (الجمعيات المهنية للتقييم)	0.00	0.14	3
3A-4 المعايير والقواعد المهنية	0.00	0.00	0

ملاحظة: درجات مرقمة من صفر إلى واحد.

البنية والفجوات

أوسع فجوة بين الأنظمة هي فجوة المهني-الاجتماعي (25.0 نقطة لصالح النظام الاجتماعي). ويمثل النظام السياسي 37% من إجمالي الدولة، والنظام المهني 0%، والنظام الاجتماعي 62%.

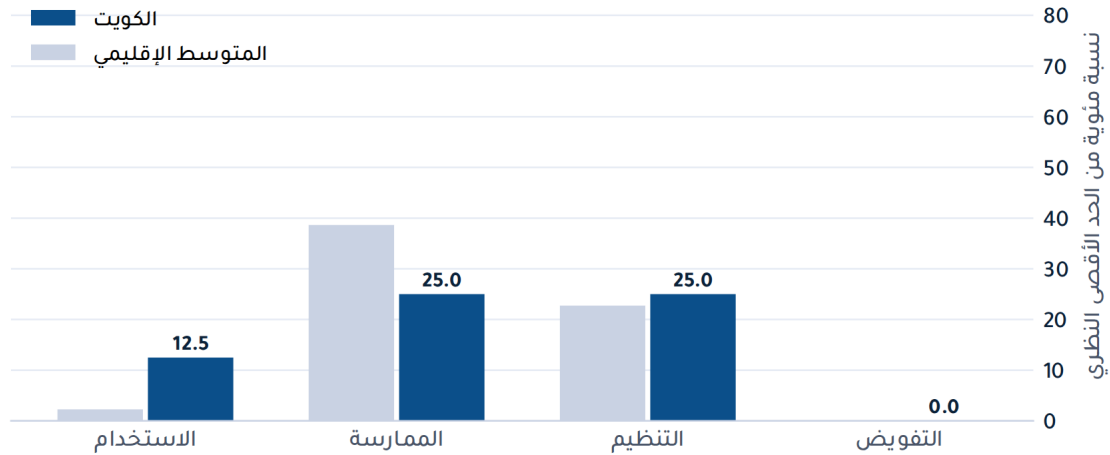
يبلغ متوسط مؤشرات العرض 10.0% ومؤشرات الطلب 12.5%، وتبلغ المساءلة الأفقية 0.0%.

في التصنيف الاستكشافي تنتمي الكويت إلى المجموعة 1: قواعد مؤسسية ضعيفة في الأنظمة الثلاثة.

مسار القدرة الإدارية

يقارن المسار الكويت بالمتوسط الإقليمي في كل مرحلة من التفويض إلى الاستخدام. والمرحلة التي تقل درجتها عن سابقتها تدل على انقطاع في السلسلة.

الشكل 3. مسار القدرة الإدارية



المصدر: بن بريك (2025)، مؤشر مؤسسة التقييم في المنطقة العربية، الطبعة الأولى. الإطار: Evaluation GLOBE (Stockmann et al., 2020). استُخدم بإذن.

تبلغ درجات مسارها 0.0% للتفويض، و25.0% للتنظيم، و25.0% للممارسة، و12.5% للاستخدام. يتجاوز الترسيع التنظيمي الترسيع الرسمي: توجد وحدات للتقييم دون قواعد ملزمة. تتجاوز الممارسة الروتينية الاستخدام في الحوكمة: لا تبلغ النتائج ساحات التدقيق والبرلمان والمجتمع المدني.

الدلالات بالنسبة إلى سياسة التقييم

- **الترسيخ القانوني.** اعتماد قانون أو مرسوم أو استراتيجية تحدد التزامات التقييم واستخدام النتائج.
- **الرقابة الخارجية.** تكليف الجهاز الأعلى للرقابة بمراجعة جودة التقييمات واستخدامها.
- **الاستخدام البرلماني.** اشتراط شواهد التقييم في مراجعة الموازنة والتشريع.
- **التنظيم المهني.** دعم إنشاء جمعية وطنية للتقييم.
- **التعليم الأكاديمي.** تطوير برامج جامعية وشهادات في التقييم.
- **المعايير المهنية.** اعتماد معايير للتقييم ومبادئ أخلاقية.

المناقشة

يصف ملمح الكويت ترتيبات مؤسسية رُمزت من مصادر وثائقية، ولا يقيس جودة التقييمات ولا آثارها في السياسات. وتتفق معه ثلاث قراءات: قراءة العرض، التي تتبع فيها المؤسسة إنشاء الوحدات والتدريب؛ وقراءة الطلب، التي تتبع فيها الالتزامات والرقابة؛ وقراءة الانتشار، التي تتبع فيها البرامج الدولية ومتطلبات المانحين. ولا يستطيع الترميز الفصل بينها.

وبالنسبة إلى الكويت، فالأسئلة التالية هي: هل ستُسند وحدات التقييم بقواعد تُلزم باستخدامها، وهل ستراجع الأجهزة الرقابية والبرلمان شواهد التقييم، وهل ستُنشر التقارير. وستبين الطبعة المقبلة من المؤشر ما إذا كانت تشكيلتها ستتغير.

التوصيات

الجدول 2. التوصيات

الأولوية	الإجراء	الجهات المسؤولة	النتيجة المرجوة
الترسيخ القانوني	اعتماد قانون أو مرسوم أو استراتيجية تحدد التزامات التقييم واستخدام النتائج	مركز الحكومة: السلطة التشريعية	تفويض رسمي للتقييم
الرقابة الخارجية	تكليف الجهاز الأعلى للرقابة بمراجعة جودة التقييمات واستخدامها	الجهاز الأعلى للرقابة	دخول شواهد التقييم في التدقيق الخارجي
الاستخدام البرلماني	اشتراط شواهد التقييم في مراجعة الموازنة والتشريع	البرلمان: وزارة المالية	استخدام النتائج في الرقابة التشريعية
التنظيم المهني	دعم إنشاء جمعية وطنية للتقييم	المقيّمون: الجامعات	مهنة منظّمة
التعليم الأكاديمي	تطوير برامج جامعية وشهادات في التقييم	الجامعات: وزارة التعليم العالي	قوة عاملة مدربة في التقييم
المعايير المهنية	اعتماد معايير للتقييم ومبادئ أخلاقية	جمعية التقييم: وحدة التقييم الحكومية	معايير مهنية مشتركة

البيانات والمصادر

تستند الدرجات إلى الطبعة الأولى من مؤشر مأسسة التقييم في المنطقة العربية (بن بريك، 2025)، المرمّزة من مصادر وثائقية على ستة عشر مؤشراً من إطار Evaluation GLOBE (Stockmann et al., 2020)، المستخدم بإذن. وتصف الدرجات ترتيبات مؤسسية لا أداء الحكومات.

المرصد العربي لمؤسسة تقييم السياسات



ملاحظات ومصادر

تستند الدرجات إلى الطبعة الأولى من مؤشر مؤسسة التقييم في المنطقة العربية (بن بريك، 2025)، المرمزة من مصادر وثائقية على ستة عشر مؤشراً من إطار Evaluation GLOBE (Stockmann et al., 2020)، المستخدم بإذن. وتصف الدرجات ترتيبات مؤسسية لا أداء الحكومات.

يُستشهد به على النحو الآتي: بن بريك، أ. (2025). الموجز القطري: الكويت. مؤشر مؤسسة التقييم في المنطقة العربية، 2025. المرصد العربي لمؤسسة تقييم السياسات.